مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (34) العدد (4)2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (34) No. (4) 2013

نظام اللّغة العربيّة العام والنّزوع نحو الارتقاء

الدكتور إبراهيم البب *
فراس عبد الحليم **

(تاريخ الإيداع 24 / 4 / 2012. قبل للنشر في 17 / 7 / 2012)

□ ملخّص □

إن النظام الإعرابي أوضح أنظمة العربية لذلك أولاه النحويون جلّ عنايتهم، ومهما يتوسع النظام فإنّه يقوم على مشابهة الأصل وحمل الكلام بعضه على بعض، وهو يتصف بالمرونة والتداخل.

وقد اعتمد النّظام اللّغوي عند النّحاة القدامى بشكلٍ عامٍّ على محاكاة الاستعمال اللّغويّ، فهذا يتناسب مع المرحلة الأولى لتأسيس علم النّحو الّتي تستلزم الحذر والدّقّة في التّعامل مع الظّواهر النّحويّة، أمّا النّحاة المتأخّرون فقد تناولوا النظام اللغوي تناولاً عقلياً منطقياً، على شكل أركان: مقيس، ومقيس عليه، أو أصل، وفرع، وعلة جامعة سبب المشابهة، والحكم الذي هو وجه الشبه، وفرّعوا الأخيرين فروعاً كثيرة.

غير أنّ نظام العربية ليس نظاماً عقلياً صرفاً، والنحو ليس قياساً كله، فهناك حيّزٌ للقياس، وهناك حيّزٌ للسّماع والاستعمال الفصيح الّذي لا يتّفق مع القياس العقليّ.

ومن ثمّ كان للعدول عن القياس المجرّد في النّصّ القرآنيّ منطقه الخاصّ الّذي يرقى على المنطق العقليّ العامّ، ويتطلّب الارتقاء في تحليل البنية اللّغويّة لتلك الظّواهر وإعادة النّظر في تركيبها البنائيّ.

الكلمات المفتاحية: النّظام النّحويّ، الاستعمال، القياس، التّركيب، العدول.

* أستاذ مساعد – قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
** طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (34) العدد (4)2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (34) No. (4) 2013

General System of Arabic Language and the Tendency to Ascension

Dr. Ibrahim Albeb*
Firas Abdulhaleem**

(Received 24 / 4 / 2012. Accepted 17 / 7 / 2012)

□ ABSTRACT □

The syntactic system is the clearest among Arab systems so grammarians gave it all their attentions. However, the system is based on imitating the original and making the words depend on each other. It is characterized by resilience and interference.

According to the ancient grammarians, the syntactic system depends generally on imitating linguistic usage. This matches with the first stage of creating syntax which requires wariness and accuracy in dealing with syntactic phenomenon. However, late grammarians treat syntactic system in a rational, logical way. They deal with it in the shape of basic elements: measured, measured by, source, branch, combining elements which cause similarity, and the judging that's considered the point of resemblance. Moreover, they divided the last two elements into many branches.

The Arabic system is not a plain, rational system, and grammar is not all about measuring because there's a space for measuring and a space for both hearing and eloquent usage which don't match with rational measuring.

There's also a special area for deviation from abstract measuring in a koranic text, which exceeds the general rational logic, and demands ascension in analyzing lingual structure for that phenomenon and reconsidering their constructive structure.

Key words: syntactic system, usage, measuring, structure, and deviation.

*Associate professor, Arabic Department, faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Latakia, Syria.
**Postgraduate Student, Arabic Department, faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Latakia, Syria.

مقدّمة:

لكل لغة منطق ونظام خاص بها ، يراعيه المتكلمون بها " لأنه شرط الفهم والإفهام في البيئة اللغوية الواحدة، وإذا أخلّ المتكلم بهذا النظام، حكم السامع على كلامه بالغرابة والشذوذ والغموض... ويرتبط هذا النظام بعقول أصحاب اللغة وتفكيرهم إلى حد كبير... ولكنه النظام الخاص الذي يختلف من لغة إلى أخرى ، ويتصف في كل بيئة بخصائص معينة تجعل لكل لغة استقلالها وتميزها من غيرها "[3].

فهو في العربية – مثلا – يختلف عنه في الإنكليزية في كثير من الظواهر والقواعد والأسس ولاسيما في ترتيب الجملة، وفي الإفراد والتثنية والجمع، وفي التأنيث والتذكير وغير ذلك، فرتبة الفاعل في العربيّة– على سبيل المثال– أن يأتي بعد الفعل، على حين إنّه يأتي قبل الفعل في الإنكليزية، كذلك نجد أنّ التّثنية ظاهرةٌ عريقةٌ في العربيّة، ولها ما يعبّر عنها بوصفها أحد أضلاع الثّالوث العدديّ المعبّر عنه بالإفراد والتّثنية والجمع، فلك بشكلٍ عامٍّ أن تحوّل أيّ لفظ مفردٍ إلى مثنّى بزيادة ألف ونونٍ في آخره في حالة الرّفع، وياءٍ مفتوحٍ ماقبلها ونونٍ في حالتي النّصب والجر، بيد أنّنا لانجد لهذه الظّاهرة حيّزاً استقلاليّاً في الإنكليزيّة، فهي منضوية تحت ظاهرة الجمع، فللعدد فيها حالتان أساسيّتان؛ هما الإفراد والجمع، ولو أردت أن تعبّر عن المثنّى لما أمكنك ذلك من خلال اللّفظ نفسه، ولَاحتجت إلى ربط اللّفظ بعددٍ يدلّ على الرّقم المطلوب؛ كما هو الحال مع بقيّة أرقام الجمع، فإذا أردت في الإنكليزيّة أن تقول: " المرأتان قالتا " ؛ لزم أن تقول: "Tow women saied" ، وكما يلاحظ أُرفِق لفظ الجمع بعددٍ يدلّ على أنّ الجمع المقصود مكوّن من امرأتين؛ إذ لا لفظ من كلمة "woman" يدلّ على التّثنية، وإنّما هناك لفظٌ يدلّ على الجمع، وهو"women"، وقد أرفقنا هذا الجمع بعددٍ يدلّ عليه، والصفة مثلاً في نظام الإنكليزية تخالف الموصوف من حيث الرتبة والمطابقة في العدد والجنس، وليس الأمر كذلك في العربيّة؛ نحو:

ولدان لطيفان:	Two nice boys	بنتان لطيفتان:	Two nice girls
خمس بنات لطيفات:	Five nice girls	خمسة أولاد لطفاء:	Five nice boys
ولد لطيف	a nice boy	بنت لطيفة:	a nice girl

أهمّيّة البحث وأهدافه:

تكمن أهمّيّة هذه الدّراسة في اعتبارها تتعامل مع النّظام العامّ للّغة العربيّة، وارتباطه بتفكير أصحابها، والمنطق الّذي استندوا إليه في التّوصيف والتّقعيد، ومن هنا تقدّم هذه الدّراسة رؤية تحليليّة للنّظام اللّغويّ في العربيّة، فتعرّف به، وتسعى إلى أن تبيّن الطّريقة الّتي نظر بها كلٌّ من النّحاة القدامى والمتأخّرين إلى هذا النّظام والكيفيّة الّتي تعامل بها مع ظواهر اللّغة المختلفة، وتلقي الضّوء على القياس العقليّ للّغة من جهةٍ والاستعمال اللّغويّ الّذي لايتّفق مع هذا القياس من جهةٍ أخرى، كذلك تُعنى بأن تبيّن الغاية من هذا العدول وتستكشف آفاقه الدّلاليّة ومحاكاته للمعاني الواقعيّة.

[3] - د. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1978، ص178.

منهجية البحث:

سعى هذا البحث إلى الإفادة من مختلف الدّراسات القديمة والحديثة؛ ليصدر عن نتائج تحاكي الواقع اللّغويّ لنظام العربيّة، وتعبّر عن ماهيّته على الوجه الصّحيح، وغلب عليه المنهج الوصفيّ.

1- النّظام اللّغويّ للّغة العربيّة

إن نظام اللغة العربية العام يقوم على أنظمة يرتبط بعضها ببعض لإيصال المعنى، أهمها النظام الصوتي وقوانينه. فالمطّلع على كتاب سيبويه، وهو أوّل كتاب مكتمل وصلنا في النّحو؛ يجد أنّ سيبويه قدّم لنا منظومةً لابأس بها من المعارف الصّوتيّة النّظريّة؛ كالحديث عن الأصوات والمخارج، والتّطبيقيّة؛ كالوقف والإمالة والإشمام.

يلي النظام الصوتي النظام الصرفي، وهو يتكون من المعاني التي تعبّر عنها المباني بوساطة العلامات[4]، وهو نظامٌ مرنٌ يبنى على جذور، واشتقاقات مطرّدة تتسع بالزوائد والحذف والإعلال والإبدال وتعاور الحركات وقوانين جمع التّكسير والنّسب والتّصغير والتّثنية والجمع والتّذكير والتّأنيث؛ لتستوعب كل معنى جديد لمواكبة التّطور وإسعاف المبدعين والمعربين وغيرهم في التعبير عن مقاصدهم العلميّة والإبداعية[5].

وهناك النظام النحوي– وهو ما يعنينا في هذا البحث – وهو نظام تركيب المفردات للتعبير عن الدّلالة، فهو شامل لجميع ما يعرض للكلمة نتيجة لدخولها في التركيب، سواء أكان التغير العارض عليها متعلّقا بحركات آخرها، أم حاصلا في حروفها، ويشمل أيضا وجوب تقديم الكلمة أو تأخيرها إلى غير ذلك من الأحكام التي تطرأ على الكلمة نتيجة لتأليفها مع غيرها تركيبا معينا[6].

إنّ تمسّك اللغة العربية بالشكل الصوتيّ والصرفيّ والنحويّ يدلّ على أنّ الأصول الّتي تأسست عليها راسخة ثابتة في أصالتها، إذ "لا يُخفى في العربية صوت من أصواتها مهما تتقلب تصاريف موادها المختلفة، فمادتها الأصلية محفوظة، ورابطتها اللغوية مصونة (...) إن لغتنا العربية تحتفظ بثبات أصواتها، وتبقى فيها المادة الأصلية المشتق منها واضحة مهما تبدُ مشتقاتها الفرعية متغيّرة عنها "[7].

وهذه الأصول قادرة بثباتها ورسوخها وبما تمتلكه من حياة وقوة كامنة أن تكون منطلقاً للتجديد، والوصول إلى أشكال جديدة لا عهد لنا بها، وهذا الجديد يكون في شكله الأولي على غير مثال، كونه إبداعاً، والإبداع مغايرة وخصوبة ونماء[8].

---

[4] – ينظر: د. تمام حسان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، الهيئة المصريّة للكتاب، سنة1973، ص 163.

[5] – ينظر: أ.د. حسن منديل حسن العكيلي، النّظام النّحوي للّغة العربية بين الاستعمال اللّغوي والمنطق العقلي – رابط المقالة على الشّابكة:

http://www.voiceofarabic.net/index.php?option=com_content&view=article&id=615:2010-03-31-21-02-26&catid=6:2008-06-07-09-32-13&Itemid=337 ، 2010/7/7 السّاعةالثّالثة وعشر دقائق صباحاً.

[6] – ينظر: علي حسن مطر، النّحو لغةً واصطلاحاً ، تراثنا– شبكة رافد www.rafed.net ، رابط المقالة على الشّابكة:

http://www.rafed.net/turathona/28/28-3.html ساعة الدّخول الثّانية والنّصف من يوم السّبت 2010/7/24.

[7] – صبحي الصالح، فقه اللغة، بيروت، دار العلم للملايين، ط 4،1978 ص290– 291.

[8] - ينظر: د. مها خير بك ناصر، اللغة العربية والعولمة في ضوء النحو العربي والمنطق الرياضي، الكاتب صوت العربية، السبت، 28 يونيو 2008، 17:51، على الرّابط:

http://www.voiceofarabic.net/index.php?option=com_content&view=article&id=61:198&catid=6:2008-06-07-09-32-13&Itemid=337

وهذا يعني بشكلٍ آخر" أنّ الأصوات والصّرف والنّحو تمثّل أنظمةً قياسيّة يُفترض استقرارها بحسب قواعدها الّتي لا تقدّم كمّاً محدوداً من الصّيغ والاستعمالات، بل تقدّم أساليب متنوّعة يجري عليها الصّوغ القياسيّ الّذي يتضمّن قدرات توليديّة. أمّا المفردات فهي عناصر لغويّة تنافي مبدأ الاستقرار، لأنّها قابلة للتّأثّر بالزّمن وأطواره التّاريخيّة "[9].

ويؤكّد اللّغويّ فندريس على وجود فرق في تطوّر اللّغة بين الأصوات والصّرف من جهة، والمفردات من جهة أخرى، فيرى: " أنّ الحياة تشجّعُ على تغيّر المفردات لأنّها تضاعف الأسباب الّتي تؤثّر في الكلمات. فالعلاقات الاجتماعية والصناعية والعدد المتنوعة تعمل على تغير المفردات وتقضي على الكلمات القديمة أو تحور معناها وتتطلب خلق كلمات جديدة. ونشاط الذهن يستدعى دائما للعمل في المفردات. وبالاختصار فإن الأسباب التي تؤدي إلى تغير الظواهر ليست في أيّ مادةٍ أكثر تعقيداً ولا عدداً ولا تنوّعاً منها هنا"[10]. والدّليل على ذلك أنّ الأحداث الكبرى الّتي شهدها العالم بعد الحربين العالميّتين وبعد الحرب الباردة، والتّقنيّات الّتي شهدتها البشريّة في ظلّ الانفجار المعرفي وعصر الصناعة والكهرباء وشبكة الاتصال الإلكترونية العالمية (الانترنت)؛ أدّت إلى تغيّرات في التفكير والمعتقدات والعلوم واللغات وطرائق العيش والعادات وغيرها. لكن نظام العربية المفتوح استوعب كل هذه التغيرات وتحرك معها.

2- وصف النظام النحوي

أ- توسّعه على أساس المشابهة

النظام النحوي يؤسس على مواقع محدّدة تسمّى معانٍ نحوية أو وظائف اصطلح عليها النحاة بمصطلحات محددة كالإسناد والفاعلية والمفعولية والوصفية والتبعية وغيرها على وفق ترتيب يتصف بالمرونة يسمح بتغيرات داخل نظامه مشابهة له، وتعضد المعاني النّحويّة أنظمة أخرى كنظام الإعراب والربط والنظام الصرفي ونظام الإضافة والتعلق وغيرها.

إنّه نظام مبني على أصول محدودة ثم يتوسع فيها باتجاهات عديدة بحسب المعنى المراد؛ بتوسع هذه الأصول إلى ما يشبهها وهذا الشبه قد يكون واضحاً جلياً نستشّفّه بيسرٍ من خلال قواعد النحو ونظام الإعراب، وقد يكون خفياً كما في العدول في ضوء النظام نفسه، ومهما يتوسع النظام فإنّه يقوم على مشابهة الأصل وحمل الكلام بعضه على بعض حتى الأساليب التي يختلف نظامها كالاستفهام والشرط والاستثناء والنداء وغيرها[11].

ب- مرونة النظام النحوي وتداخل فروعه

النّظام النّحويّ يتصف بالمرونة والتداخل، لذلك نجد في كتب النحو كثرة الإحالات في هوامشها على الأبواب والمسائل والفروع وخير شاهد على ذلك كتاب (النحو الوافي) لعباس حسن الذي جاءت هوامشه وإحالاته أكثر من المتن[12].

---

[9] – د. أحمد محمّد قدّور، مصنّفات اللّحن والتّثقيف اللّغويّ حتّى القرن العاشر الهجريّ، دمشق منشورات وزارة الثّقافة- إحياء التّراث العربيّ (103)، 1996م، ص 32.

[10] – فندريس، اللّغة، ترجمة عبد الحميد الدّواخلي ومحمّد القصّاص، مكتبة الأنجلو المصريّة بالقاهرة، 1950م، ص247.

[11] - ينظر: أ.د. حسن منديل حسن العكيلي، النّظام النّحوي للّغة العربية بين الاستعمال اللّغوي والمنطق العقليّ على الرّابط: http://www.voiceofarabic.net/index.php?option=com_content&view=article&id=615:2010-03-31-21-02-26&catid=6:2008-06-07-09-32-13&Itemid=337

[12] – ينظر: م. ن، ويمكن العودة إلى عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف بمصر، ط 4، د. ت.

3- النّظام النّحويّ بين الاستعمال اللّغويّ والتّجريد العقليّ

انطلق النّحاة في تعاملهم مع الظّواهر النّحويّة من زاويتين؛ الأولى تقوم على مراعاة الاستعمال اللّغويّ المسموع عن العرب، والأخرى تستجيب للنزعة العقليّة التّجريديّة، وهذان المنحيان لا تلتقي نتائجهما في كلّ مرّةٍ، ممّا جعل لهذا الأمر أثراً بارزاً في توصيف الظّاهرة النّحويّة والتّعامل معها من النّاحية القاعديّة، وأعطانا الفسحة للتّأمّل والتّحليل الدّلاليّ والجماليّ، وترك بصماتٍ واضحةٍ في تاريخ الدّرس النّحويّ.

أ- المنحى النحوي لدى النحاة المتقدمين:

بنظرةٍ موضوعيّةٍ إلى وقائع التّطوّر اللّغويّ؛ نجد أنّ من الطّبيعي أن يكون الطّابع السّائد لدى الرّعيل الأوّل من النّحاة العرب مراعاةَ المستعمل المسموع، فهذا يتناسب مع المرحلة الأولى لتأسيس علم النّحو الّتي تستلزم الحذر والدّقّة في التّعامل مع الظّواهر النّحويّة والحقيقة أنّهم أولوا اهتمامهم في المستعمل لما شاع واشتهر وحملوا الكلام على مشابهه؛ حتّى إذا وصلهم ماقلّ وندر؛ لم يخطّئوه، وإن ألزموه مكانه، ولم يجاوزوه إلى غيره، واهتمّوا به في موضعه؛ لأنّ الاستعمال عندهم كان أساس الظّاهرة؛ على حين لم يعدو التّقعيد أن يكون توصيفًا لها فقد " نشأ النّحو في تلك الفترة بسيطاً متواضعاً يتناول أبواباً معيّنةً من النّحو دون تعمّقٍ أو استقصاء، ولم يكتب لهذا العلم النّماء الّذي نراه الآن والتّفرّع في البحث والاحتجاج والقياس الدّقيق والنّظر الثّاقب والتّعليل البارع إلا في القرن الرّابع الهجريّ "[13].

لقد اعتمد النّظام اللّغوي عند النّحاة القدامى بشكلٍ عامٍّ على محاكاة الاستعمال اللّغويّ ، فقد أدرك النّحاة القدامى أنّ نظام العربية يقوم على مشابهة الكلام العربي بعضه ببعض، وتعلق بعضه برقاب بعض، وقد نسبوا هذه النّزعة إلى أبي عمرو بن العلاء وبعض تلامذته ومن تبعهم (175هـ)، فهؤلاء كانوا أكثر عناية باللّغة وروايتها وجمعها وتنظيمها، وكانوا يقيسون على الأعم الأغلب، ولا يحكّمون القياس ولا يعدّون ما خالف القياس لحناً أو خطأً، وإنما لغات تحفظ ولا يقاس عليها أو سماعاً لا يُرد[14].. فمن ذلك بناء المنادى على الضم على بناء (قبلُ) و(بعدُ) على الضم في حالة إفرادهما وعدم تنوينهما ونصبه على حالة نصبهما، قال سيبويه: " فإنّما جعل الخليل رحمه الله المنادى بمنزلة قبل وبعد، وشبّهه بهما مفردين [إذا كان مفرداً]، فإذا طال وأضيف شبّهه بهما مضافين إذا كان مضافاً..."[15].

ومن ذلك- كما يرى ابن جنّي- أنّهم حملوا النصب في جمع التّأنيث على الجر، فقالوا: ضربت الهنداتِ، كما قالوا: مررت بالهنداتِ. على الرّغم من أنّهم كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا: رأيت الهنداتَ، فدلّ فعلهم هذا على إيثارهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل، وإن عري من ضرورة الأصل[16].

كذلك نجد أنّ الأصل في الأسماء أن تكون معربةً؛ لأنّها محطّ عمل العوامل، غير أنّ بعضها خالف هذا الأصل، فلم يكن معرباً، وذلك لشبهٍ بينه وبين الأحرف في جهةٍ من الجهات، فمن هذه الأسماء ما أشبه الأحرف في وضعها اللّفظيّ؛ كالضّمائر المتّصلة الّتي لا تزيد على حرفٍ أو حرفين، ومنها ما تضمّن معنى الحرف؛ كأسماء الشّرط والاستفهام، ومنها ما يعمل في غيره، لكنّ غيره لا يعمل فيه؛ كأسماء الأفعال، ونحن نرى أنّ الأفعال الجامدة كفعل

---

[13] - د. أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النّحو العربي و تطبيقها في القرآن الكريم، كلّيّة الآداب-جامعة الرّياض، ط1، 1401هـ1981م، ص156.

[14] - ينظر: أ.د. حسن منديل حسن العكيلي، القياس النّحويّ بين التّجريد العقليّ والاستعمال اللّغويّ، رابط المقالة على الشّابكة: http://www.voiceofarabic.net/index.php?option=com_content&view=article&id=789:2011-01-09-17-43-58&catid=6:2008-06-07-09-32-13&Itemid=337

[15]- الكتاب، 199/2.

[16] - ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، الخصائص، تح. محمد علي النجار، ، دار الكتب المصريّة ، المكتبة العلميّة، د ط ، د.ت،111/1.

النّعجّب امتنع تقديم معمولها عليها، وما ذلك إلا لأنّ هذه الأفعال أشبهت الأحرف بجمودها، ناهيك عن أنّهم قاسوا الأسماء العاملة على الأفعال، والممنوع من الصرف على الأفعال وما أكثر الظّواهر الّتي تقوم على مشابهة الكلام بعضه لبعض.

وما أكثر ما أعملوا الشّيء عمل ما أشبهه في اللفظ، ومنه التّوكيد بـ (إن) بعد (ما) المصدريّة حملاً لها على لفظ (ما) النافية، الّتي يؤكّد بعدها بـ (إن)، يقول ابن جنّي: " ألا ترى أنّك إذا سئلت عن " إن" من قوله:

ورجّ الفتى للخير ما إن رأيته على السنّ خيراً لا يزال يزيدُ[17]

فإنّك قائل: دخلت على "ما "– وإن كانت " ما " ههنا مصدريّة–؛ لشبهها لفظاً بما النّافية الّتي تؤكّد بإن... "[18].

ويعملون الشيء عمل الآخر للشبه المعنوي كإعمال (ما) عمل (ليس) لاشتراكهما في النفي[19]، وحمل (إنَّ) وأخواتها على (الفعل) في العمل، لشبههما في اللفظ والمعنى والبناء على الفتح واقتضائهما الاسم[20].

ب– **المنحى النحوي لدى النحاة المتأخرين:**

لم يكتب لعلم النّحو النّماء الّذي نراه الآن والتّفرّع في البحث والاحتجاج القويّ والقياس الدّقيق والنّظر الثّاقب والتّعليل البارع؛ إلا في القرن الرّابع الهجريّ، فنشطت الدّراسات اللّغويّة، وتُوّجت حركة التّأليف في النّحو باختراع علم أصول النّحو على يد ابن السّرّاج والزّجّاجي، وتابعهما أبو علي الفارسيّ وابن جنّي، ومن ثمّ ابن الأنباريّ، ومن بعده السّيوطيّ[21].

فهؤلاء تناولوا النظام اللغوي تناولاً عقلياً منطقياً، على شكل أركان: مقيس، ومقيس عليه، أو أصل، وفرع، وعلة جامعة سبب المشابهة، والحكم الذي هو وجه الشبه، وفرّعوا الأخيرين فروعاً كثيرة، واشترطوا للمقيس عليه والمقيس شروطاً عقلية. وكانت العلل لديهم: علة شبه وعلة طرد، واختلفوا في حجية التعليل، وذكروا قوادح للعلة كثيرة؛ أي أموراً تبطلها نحو: النقض وتخلف العكس، وعدم التأثير، والقول بالموجب وفساد الاعتبار، وفساد الوضع وهلم جرّا[22].

وكانوا في كلّ ذلك متأثّرين بأصول الفقه، فيذكر السّيوطي أنّه ألّف كتابه الأشباه والنّظائر على النّحو الّذي سلكه المتأخّرون في الفقه، وأنّ كتابه يشبه كتاب القاضي تاج الدّين السّبكي (الأشباه والنّظائر) الّذي في الفقه[23].

أمّا الزّجّاجي فقارن بين الإعراب والفقه في ظاهرة الاطّراد، فبيّن أنّ الأصل في الإعراب أن يكون حركة، ولكن قد يخرج عن هذا الأصل فيكون حرفاً، وهذا الخروج عن الأصل " موجود في سائر العلوم الأخرى حتّى في علوم

---

[17] – هذا الشّاهد موجود في الكتاب، 4/ 222، وفي الخصائص 110/1، وهو للملعوط بن بدل القريعي.

[18] – الخصائص، 110/1.

[19] – ينظر: أبو بكر بن السراج (ت316هـ)، الأصول في النحو، تح. د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط3، 1417 هـ – 1996م، 92/1.

[20] – أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: د.جودة مبروك محمّد مبروك، راجعه د. رمضان عبد التّوّاب، النّاشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، 2002، ط1، المسألة 23، ص 153–154.

[21] – ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربيّ، ص156–157.

[22] – ينظر: أ.د. حسن منديل حسن العكيلي، النّظام النّحوي للّغة العربية بين الاستعمال اللّغوي والمنطق العقليّ على الرّابط: http://www.voiceofarabic.net/index.php?option=com_content&view=article&id=615:2010-03-31-21-02-26&catid=6:2008-06-07-09-32-13&Itemid=337

[23] – ينظر: الأشباه والنّظائر للسّيوطيّ، 10/1–12.

الدّيانات، كما يقال بالإطلاق: الصّلاة واجبة على البالغين من الرّجال والنّساء، ثمّ نجد منهم من تلحقه علّةٌ تسقط عنه فرضها[24]، وقد ظهر تأثّر النّحاة البالغ بأصول الفقه في تصنيف مؤلّفاتهم من ناحيتين:

الأولى هي القياس وطرق التّعليل، والثّانية هي المصطلحات الفقهيّة الّتي استعير كثير منها للإعراب.

وقد غلب على مباحث ابن جني طابع الاستقصاء والغوص في التّفاصيل، والتّعمّق في التّحليل، واستنباط المبادئ والأصول من الجزئيّات، ولاسيما في كتابه (الخصائص) [25]، كذلك نجد مؤلّفات ابن الأنباريّ قد اتّسمت بالتّعليل والقياس والتّعمّق في الجدل والأدلّة[26]. وقد ذكر في ما نقله من أصول الفقه إلى أصول النحو: (استصحاب الحال) فقد جمع أقوال النحاة مما يتصل بهذا النظام مختلطاً بالمنطق؛ نحو قولهم: الأصل في الأسماء أن لا تعمل[27]، وأصل العمل للأفعال[28]، والأصل في الجزاء أن يكون بالحرف[29]، والأصل في الأسماء التنكير، والجمع فرع على الواحد[30]، والتّركيب فرعٌ على الإفراد[31]، والمظهر أصلٌ والمضمر فرعٌ[32]، والأصل في الأسماء الصرف[33]، والأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء أن يكون على السكون[34]، وأصل كان الناقصة التمام، والأصل في الفعل الدلالة على الحدث والزمان، وغير ذلك مما جمعه من كتب المتقدمين، ويدل على النظام والتشابه الأسلوبي في العربية إلا أنه ورد مختلطاً بالمنطق وعلم الجدل.

ومن تناولهم العقليّ المنطقيّ قولهم " الحمل على أحسن القبيحين"، قال ابن جني: " وذلك أنَّ تُحضِرَك الحال ضرورتين لابدّ من ارتكاب إحداهما، فينبغي حينئذٍ أن تحمل الأمر على أقربهما وأقلهما فحشاً... ومثل ذلك قولك: فيها قائماً رجلٌ. لمّا كنت بين أن ترفع (قائماً) فتقدّم الصفة على الموصوف– وهذا لا يكون– وبين أن تنصب الحال من النكرة – وهذا على قلّته جائز– حملت المسألة على الحال فنصبت.

وكذلك ما قام إلا زيداً أحدٌ، عدلتَ إلى النّصب؛ لأنّك إن رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثني منه. وهذا وإن كان ليس فيه قوّة تأخيره عنه فقد جاء على كلّ حال. فاعرف ذلك أصلاً في العربيّة تحملُ عليه غيره "[35]، فعملنا على أحسن القبيحين.

ت– بين الاستعمال والقياس

كانت ظواهر اللّغة المسموعة ومعطياتها الميدانيّة هي الأساس الّذي صدر عنه النّحويّون في استخلاصهم لقواعد اللّغة وقوانينها، وهذا يعني أنّ النحو العربي لم يصدر عن انفعال عاطفي، وإنّما قام على قواعد، استخلصت من

---

[24] – ينظر: أبو القاسم الزّجّاجي (337هـ)، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، مطبعة المدني، المؤسّسة السّعوديّة بمصر، النّاشر مكتبة العروبة القاهرة، سنة النّشر 1378هـ–1959م، ص72–73.

[25] – ينظر: مقدّمة الخصائص، ص 26.

[26]– ينظر: ظاهرة الإعراب في النّحو العربيّ، ص156–157.

[27] – ينظر: الإنصاف، ص43.

[28] – ينظر: م. س، ص142.

[29] – ينظر: م. س، ص514.

[30] – ينظر: الإنصاف، ص199.

[31] – ينظر: م. س، ص257.

[32] – ينظر: م. س، ص360.

[33] – ينظر: م. س، ص391.

[34] – ينظر: م. س، ص421.

[35] – الخصائص، 1/212–213.

ملاحظة المعطيات والظواهر اللغوية وإظهار التشابه بينها، وصوغ المعلومات منها، ووضع الفرضيات المستمدة من المعلومات المكتشفة، ثم التأكد من ملاءمة الفرضيات للواقع اللغوي وعدم تناقضها معه في سبيل تفسير ديناميكية اللغة وعملها، ووضع قانونٍ يفسّر قضايا اللغة كلها. فكان النحو العربي مجموعة من القواعد المعيارية جاءت ثمرة تفكير علميّ منطقيّ عند علمائنا اللغويين [36].

واقتصر القياس على ما هو مطّرد في القياس والاستعمال جميعاً[37]، أمّا الشاذّ المنكر في القياس، فلم يأخذوا به[38]، وما اطّرد في الاستعمال وشذّ عن القياس من ظواهر لا تخضع إلى القوانين الجامعة، فإنّه يحفظ ولا يقاس عليه[39]، وإذا اطّرد المقيس عليه في القياس، وقلّ في السماع جاز القياس عليه ترخصّاً في كثرة المسموع وذلك كأن تقيس على النسب إلى شنوءة " شنئي" فتقول في حلوب " حلبي ". وإذا كثر في السماع وخالف القياس لم يجز أن نقيس عليه كما في " قرشي" و" سلمي" و" ثقفي " لأنّ المنسوب إليه ليس مستوفياً لشروط هذا النّوع من النّسب الّذي تحذف فيه الياء، ومع ذلك فهو كثير، والمغزى من هذا أنّ موافقة القياس في هذا المجال أولى من كثرة السماع؛ لأنّ النّحو– على حدّ قول النحاة– هو القياس[40].

ث– **العدول عن القياس العقلي**

للّغة منطق خاص بها يتمثل بواقعها الاستعمالي، الذي قد ينأى عن المنطق العقلي العام، والخروج عن القياس النحويّ هو خروجٌ عن القواعد العقلية المنطقية، غير أنّ نظام العربية ليس نظاماً عقلياً صرفاً، والنحو ليس قياساً كله، فهناك حيّزٌ للقياس، وهناك حيّزٌ للسّماع والاستعمال الفصيح الّذي لا يتّفق مع القياس العقليّ. فقد يكون الكلام فصيحاً لكنه ليس مطرداً مع القياس النحوي. وهذا يعني أنّ " اللغة ليست نظاماً هندسياً محكماً ولو كانت كذلك لتوقفت عن الحياة وخلت من الإبداع، وما من لغة إلا وفيها فجوات ومخالفات، أي اختيارات باصطلاح علم الأسلوب يسميه النحاة شذوذاً أو عدولاً عن القياس النحوي"[41].

وقد يكون القياس مخالفاً لكلام العرب مُستقبحاً لديهم، يقول سيبويه في حال اجتماع ضميرين منصوبين؛ أحدهما أخصّ من الآخر:" فإن بدأ بالمخاطَب قبل نفسه فقال: أعطاكني، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال: قد أعطاهوني، فهو قبيح لاتكلّمُ به العرب، ولكنّ النّحويّين قاسوه. وإنّما قبُح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلّم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب، ولكن تقولُ أعطاك إيّاي، وأعطاه إيّاي، فهذا كلام العرب "[42].

وكان الخليل – رحمه الله تعالى – يفسر العدول عن القياس النحوي المنطقي الذي يبدو في النصّ القرآني في ضوء نظام العربية ، وكتاب سيبويه مليء بمعالجة العدول عن القياس العقلي المنطقي المجرّد نقلاً عن شيخه الخليل،

---

[36] – ينظر: د. مها خير بك ناصر، اللغة العربية والعولمة في ضوء النحو العربي والمنطق الرياضي، الكاتب صوت العربية، السبت، 28 يونيو 2008، 17:51، على الرّابط:

http://www.voiceofarabic.net/index.php?option=com_content&view=article&id=61:198&catid=6:2008-06-07-09-32-13&Itemid=337

[37] – ينظر: الخصائص، 97/1.

[38] – ينظر: الكتاب، 2/ 402.

[39] – ينظر: الخصائص، 99/1.

[40] – ينظر: د. تمّام حسّان، الأصول– دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب، القاهرة – عالم الكتب، 1420هـ–2000م، ص 156.

[41] – أ.د. حسن منديل حسن العكيلي، النّحو بين المنطق والاستعمال اللّغويّ، على الرّابط الآتي:

http://www.voiceofarabic.net/index.php?option=com_content&view=article&id=610:2010-03-24-20-07-39&catid=6:2008-06-07-09-32-13&Itemid=337

[42] – الكتاب لسيبويه، 2/363–364.

كان سيبويه يسأله عنه كثيرا، فيفسره في ضوء نظام العربية رابطاً إياه بالمعنى. وكان الخليل لا يحكم القياس العقلي ولا يجرّده من نظام النصّ القرآني، ولا يقيس على الكثير؛ كما فعل أصحاب نزعة السماع؛ إذا كان خارجاً عن نظام العربية؛ كالنسب إلى قريش بغير ياء – وكان قد سماه معدولاً، ويقيس على القليل الشاذ؛ إذا كان موافقاً لنظام العربية– وإن لم يرد به السماع أو ورد بخلافه، ويتخذه أصلاً يقيس عليه. فالقضية ليست سماعاً ورواية ولا كثرة أو قلة عددية، وهذا النظام من خلال اتساعه يستوعب المعاني المختلفة، ولاسيما الدقيقة منها التي اختصّ بها كتاب الله تعالى. وهي ملامح أسلوبية تنطلق من حقيقة العربية ونظامها، ويعد ذلك أهم تفسير للعدول أسلوبياً. وبناءً على هذا الفهم للقياس النّحوي قالوا عنه: إنه صححّ القياس بعد أن جرّده ابن أبي إسحاق وغيره؛ أي بعد أن جعله منطقياً عقلياً لا لغوياً، في ضوء الواقع الاستعماليّ للّغة، فالعربية ليست مبنية على المشابهة الشكلية إنما على نظام دقيق بعضه واضح جلي وكثير منه خفي لا يستنبطه إلا العلماء كونه أسرار العربية، وبعضه يبدو لنا عدولاً عن القياس النّحوي ويحتاج إلى تدبر [43].

ج- العدول نموذجاً وتطبيقاً

إن المنحيين الاستعماليّ والعقليّ لا يشترط أن تتطابق نتائجهما دوماً على الرّغم من أنّ القياس يعقل من المسموع، فللّغة – كما هو معلوم – ظواهر لا يتّفق فيها المستعمل مع القياس العقليّ المجرّد، ولا أدلّ على ذلك من إفراد لفظ المئة مع الأعداد المفردة في نحو: ثلثمئة إلى تسعمئة فكان ينبغي أن تكون في القياس مئين أو مئات، واختلاف النتائج بين الاستعمال والتّجريد أدّى إلى تعدّد الآراء واتّساع مساحة التّحليل اللّغويّ، فللمنحى العقليّ اتّساقه الّذي يجعل الأمور على درجة واحدة، على حين نجد للاستعمال اللّغويّ في كثيرٍ من الأحيان لمحاتٍ إبداعيّة تضفي اللّمسة الفنّية والجماليّة على البنيان اللّغويّ؛ من خلال الخروج على المتوقّع المعقول في ساحة اللّغة ذاتها بما يخدم أغراض اللّغة، ويفسح المجال أمام طاقاتها الإبداعيّة؛ آخذاً بعين الاعتبار أنّ الإبداع له مواطن لا يتّسق له أن يكون مطّرداً على نحوه في غيرها.

ومن ثمّ لابدّ أن تجمع في نظامها بين لغة العقل والمنطق، ولغة الإرادة والرغبة ولغة الانفعال والحساسية." لذلك فرّق البلاغيون بين الأسلوب الخبري ويدخل فيه لغة المنطق، والأسلوب الإنشائي وهو لغة الإرادة والرغبة. وثمة تداخل بين لغة المنطق ولغة الانفعال، وتتأثر الواحدة بالأخرى وتأخذ منها، مثل قول من يرى حادثا فيرثي لحاله فيقول: (آه ! المسكين) ، ومصادفة صديق لم يتوقع لقاءه فيقول: (أنت هنا؟)، وهذه الجملة ذات قيمة انفعالية فإذا صيغت في لغة المنطق الجدلية صارت: (أرثي لهذا المسكين) أو (يدهشني أن أراك هنا).....

والشواهد على ذلك في اللغة كثيرة ، ولاسيما في المطابقة من حيث الإفراد والتثنية والجمع، أو التذكير والتأنيث، أو التعريف والتنكير، وكذلك في ظواهر لغوية كثيرة مثل الحمل على المعنى والالتفات والتناوب والتغليب وغيرها. وقد ورد منه في النص القرآني كثيرٌ في ضوء نظام لغة القرآن الذي يبنى على المشابهة وتعلّق الكلام بعضه برقاب بعض لحكمة أو لغرض دلالي وإن بدا مخالفاً للقياس النحوي والمنطق العقلي لكنه يرد في ضوء نظام لغة القرآن ومنطقه وقد سميناه: العدول النظامي"[44] .

---

[43] – **ينظر: أ.د. حسن منديل حسن العكيلي، النّظام النّحوي للّغة العربية بين الاستعمال اللّغوي والمنطق العقليّ على الرّابط:**
http://www.voiceofarabic.net/index.php?option=com_content&view=article&id=615:2010-03-31-21-02-26&catid=6:2008-06-07-09-32-13&Itemid=337

[44] – **أ.د. حسن منديل حسن العكيلي، النّحو بين المنطق والاستعمال اللّغويّ، على الرّابط الآتي:**
http://www.voiceofarabic.net/index.php?option=com_content&view=article&id=610:2010-03-24-20-07-39&catid=6:2008-06-07-09-32-13&Itemid=337

فقد تتداخل ظاهرتا التّثنية والجمع أحياناً بشكلٍ لا ينسجم مع المنطق العقليّ المجرّد؛ بيد أنّه يلبّي الصّورة الواقعيّة تلبيةً لم تكن لتتسنّى له لولا هذا العدول، من ذلك قوله تعالى: ﴿ ⬥➔ ⬧☺⬧⬧⬧⬧⬧ ⬧⬧⬧⬧⬧⬧⬧⬧⬧⬧⬧ ... ☎⬧⬧ ﴾[الحجرات:9/49] ، ومثله قوله تعالى: ﴿ ⬧⬧⬧⬧⬧⬧⬧⬧ ... ⬧⬧⬧⬧⬧⬧⬧⬧ ☎⬧⬧ ﴾[الحجّ:19/22] ، وتعليل هذا أنّ كلاً من الطّرفين جمعٌ وليس بمفرد، وعند الاقتتال أو الاختصام يختلط أفراد الفريقين بعضهما ببعضٍ، وهذا الأسلوب – في الحمل على اللفظ أولا ثم المعنى – شائع في الأسلوب القرآني، ويغلب في كلام العرب ويعم .

وقد يؤنّث المذكّر، أو يذكّر المؤنّث منه؛ فيؤدّي ذلك إلى ألوانٍ دلاليّةٍ تشرق بها ساحة البيان، وتغتني آفاق المعاني؛ نحو قوله سبحانه:﴿ ⬧⬧⬧⬧⬧ ⬧⬧⬧⬧⬧ ⬧⬧⬧⬧⬧ ⬧⬧⬧⬧⬧ ☎⬧⬧ ﴾[الأعراف:56]؛ فعوملت (⬧⬧⬧⬧⬧) معاملة المذكّر، وهو معنى المطر ويجوز أن يكون التذكير هنا لأجل فعيل[45] الّذي يراد به اسم المفعول، وهذا وزنٌ يستوي فيه المذكّر والمؤنّث. فاللّغة في النصّ القرآنيّ لم تجافِ الواقع في سبيل الاتّساق العقليّ المجرّد الّذي قد لا يلتفت هنا إلى حقيقة الاستخدام الّتي تتماهى مع حقيقة الواقع، وقد تعاملت اللّغة في النّصّ مع المدلول الواقعيّ المحسوس، كما أنّ التّقدير الّذي يتحقّق بتأنيث (قريب) لا يتحقّق بتذكيره، فقد اكتسب المضاف (رحمة) من المضاف إليه (لفظ الجلالة) التّذكير؛ من باب أنّ المضاف إليه صالحٌ للقيام مقام المضاف إذا حذف[46]؛ وعليه فالمعنيان مطلوبان؛ أي: قرب الله تعالى وقرب رحمته.

ومن دلائل خروج الظواهر اللغوية بمنطقها الخاصّ عن المنطق العقلي العام العلاقة بين العدد والمعدود في العربية، من ثلاثة إلى عشرة. فلعلّ الغرض منه – في رأيي – هو التّعبير عن الثّنائيّة الجنسيّة الّتي يقوم الكون على أساسها في تصوّر العرب اللّغوي له.

وممّا خرج على القياس ما يرتبط بالقراءات القرآنيَّة، فهناك قراءاتٌ لنصوصٍ من الكتاب الكريم لم يكن النحاة على رأي واحد في أمرها، فمنهم من قبل بعضها وردّ بعضها الآخر، ومنهم من جعل كلَ قراءات القرآن حجَّة. فقد ردّ أبو عمرو بن العلاء قراءة أبي جعفر وشيبة ﴿ ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون﴾[47] وعدَّها لحنًا ظاهراً؛ لأنهما نصبا نائب الفاعل.

والصّواب عندي أنّها تحمل على غير ما حملوها عليه عندما اتّهموها باللّحن وأنّ نائب الفاعل محذوف، و(قوما): مفعولٌ به لفعلٍ محذوف، والتّقدير: (ليُجزى قومٌ يجزي الله قوماً)، وإنّما كان الحذف لقيمةٍ بلاغيّةٍ وجماليّة؛ ذلك أنّ المفعول به حين يصبح نائب فاعل يحتفظ بمعنى المفعول به، لكنّه يأخذ الصّورة التّركيبيّة الّتي يأخذها الفاعل أي صورة المسند إليه، والغرض من هذا الحذف إظهار (القوم) مفعولاً به معنىً وصورةً تركيبيّةً؛ للتّأكيد على حتميّة وقوعهم موقع المتلقّي لحدث الجزاء.

---

[45] – **ينظر: الخصائص، ص412.**

[46] – **ينظر: د. فاضل صالح السّامرّائي، الجملة العربيّة والمعنى، دار الفكر، المملكة الأردنيّة الهاشميّة – عمّان، ط1، 1428هـ –2007م، ص 167.**

[47] – ﴿ ⬧⬧⬧⬧⬧ ⬧⬧⬧⬧⬧ ⬧⬧⬧⬧⬧ ⬧⬧⬧⬧⬧ ⬧⬧⬧⬧⬧ ⬧⬧⬧⬧⬧ ⬧⬧⬧⬧⬧ ⬧⬧⬧⬧⬧ ⬧⬧⬧⬧⬧ ⬧⬧⬧⬧⬧ ☎⬧⬧ ﴾ **[الجاثية: 14]**

وممّا خرج على القياس ما يدخل في خلافات الكوفيّين والبصريّين، فعلى سبيل المثال منع البصريَون الفصل بين المتضايفين بغير شبه الجملة؛ على حين أجازهُ الكوفيون محتجّين بقراءة ابن عامر المتواترة ﴿... وكذلك زُيّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم...﴾[48] برفع قتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير شبه الجملة، وقد وهَّى البصريَون هذه القراءة، ولم يأخذوا بها تعصباً لمقاييسهم النظرية، وكان حريّاً بهم أن يصحّحوا القاعدة بما وقفوا عليه في القراءة القرآنية، فهي قراءة صحيحة السّند، والمقاييس النَّظرية لا تلغي السَّماع.[49]

وفي رأيي أنّه كان الأجدر بالنّحويين أن يدرسوا خصائص الإضافة الّتي وردت في الآية السّابقة وسوّغت الفصل بين المتضايفين؛ ذلك أنّ الإضافة فيها لفظيّة لا معنويّة، فالمضاف فيها اسم معنى؛ أي حدثٌ مجرد من الزّمان، وهذا لابد له من جهات ينتسب إليها نحو الفاعليّة والمفعوليّة، ويمكن أن تجري عليه أحكام الفعل من نحو تقدّم مفعوله على فاعله، وليس الأمر كذلك في المضاف من أسماء الذّوات.

بيد أنّنا نستطيع أن نفيد من هذا الفصل في مواطن معيّنةٍ من إضافة أسماء الذّوات؛ آخذين بعين الاعتبار أنّ ماشذّ عن القياس المجرّد؛ إنّما شذّ لاعتباراتٍ تخدم جماليّة اللّغة من جهةٍ، وتتماهى مع الواقع من جهةٍ أخرى. وأنّه لربّما وجدنا في ذلك الاستعمال تلبية لأمور نحتاج اليوم إلى التّعبير عنها، لايسعفنا فيها القياس على النّحو المطلوب، فعلى سبيل المثال يقتضي القياس عند إضافة اسمين إلى ذات الاسم؛ أن نعطف بين الاسمين على أن يكون الأوّلُ المعطوف عليه مضافاً إلى الاسم الظّاهر، والثّاني المعطوفُ مضافاً إلى ضمير هذا الاسم، وعليه لانقول: جاء ربُّ وأبناءُ الأسرةِ، وإنّما نقول: " جاء ربُّ الأسرةِ وأبناؤُها"، هذا هو القياس، لكنّنا لانجد اليوم هذا القياس مستساغاً؛ إذا كان الاسمان المضافان علمين لشخصين، والمضاف إليه علماً للعائلة الّتي ينتميان إليها، فلك أن تقول– مثلاً–: جاء أحمدُ وإبراهيمُ من آل صالحٍ، على سبيل الإتيان بالنّسبة شبهَ جملةٍ، ولكنّك لا تستسيغ أن تقول: "جاء أحمدُ صالحٍ وإبراهيمُهم"؛ بالإضافةِ على القياس المفترض، وتفسير ذلك في رأينا أنّ قولنا: " جاء ربُّ الأسرةِ وأبناؤُها"؛ هو ممّا يستسيغه الذّوق والعقل، وذلك لأنّ المنطق الواقعي يقتضي أنّ للأسرة ربٌّ وأبناءُ، فهذان ممّا يطّردان على الأسر، إلا أن تخلو بعض الأسرِ من الأبناء، وهذا ليس بالعامّ، وليس مانريده هنا، أمّا قولك: "جاء أحمدُ صالحٍ وإبراهيمُهم"، وأنت تريد بإبراهيم أحد أبناء آل صالحٍ؛ فليس بمستساغ؛ لأنّه إذا كان للعائلة ابنٌ؛ فليس بالضّرورة في تخيّل الجميع أن يكون اسمه (إبراهيم)، فهذا ليس بالّذي يطّرد اطّراداً ثابتاً، وكأنّه الاسم الوحيدُ في السّاحة، والّذي يطّرد على الأسر إنّما هو صفاتُ الأبوّة والأمومة والبنوّة، فيكون لأجلها معنى الارتباط أو الملكيّة الّذي تقوم عليه الإضافة واضحاً، وليس الاسم العلمُ بحدّ ذاته فليس له أن يطّرد بشكلٍ ثابتٍ كما قلنا، وإلا لأشبه الصّفة اللّازمة، وحُمل على غير محمِله.

ومن الأمثلة القرآنيّة الّتي خالفت القياس، وهي تحتاج إلى نظرٍ وتأمّل قوله تعالى﴿ ❶❷❸❹❺❻❼❽❾❿➀➁➂➃➄➅➆➇➈➉➊➋➌➍➎➏➐➑➒➓ [الكهف :25]، فقد جوّز الفرّاء في السّعة جمع تمييز المئة فما فوقها، وخرّج على ذلك

[48] – ﴿ ➔❹❺❻❼❽❾❿➀➁➂➃➄➅➆➇➈➉➊➋➌➍➎➏➐➑➒➓➔

➔❹❺❻❼❽❾❿➀➁➂➃➄➅➆➇➈➉➊➋➌➍➎➏➐➑➒➓➔

➔❹❺❻❼❽❾❿➀➁➂➃➄➅➆➇➈➉➊➋➌➍➎➏➐➑➒➓➔

➔❹❺❻❼❽❾❿➀➁➂➃➄➅➆➇➈➉➊➋➌➍➎➏➐➑➒➓➔

❹❺❻❼❽❾❿➀➁➂➃➄➅➆➇➈➉➊➋➌➍➎➏➐➑➒➓ [الأنعام:6/137] ﴾

[49] - سعيد الأفغاني، في أصول النحو، جامعة دمشق، مديريّة الكتب والمطبوعات الجامعيّة، 1414هـ– 1994م، د.ط، ص 42–43.

قراءة حمزة والكسائي ﴿ ثلاثمئة سنين﴾ بإضافة مئة[50]، على حين يرى الإسفرائيني أنّ "قوله تعالى ﴿ثلاثمئة سنين﴾ فيمن قرأ غير مضافٍ محمولٌ على البدل وإلاّ يلزم شذوذان، وفي الإضافة واحدٌ"[51].

ونفسّر كلامه بأنّ من حمل على البدل قد قدّر تمييزاً محذوفاً؛ إذ التّقدير حينها(ثلاثمئةِ سنةٍ سنين)، فلما حذف التّمييز لفظاً عوّض عنه بالتّنوين في آخر (ثلاثمئةٍ). وأمّا من قرأ غير مضافٍ وحمل على التّمييز فقد وقع في شذوذين، وذلك أنّه جعل التّمييز بعد (مئة) جمعاً لا مفرداً ومنصوباً لا مجروراً، أمّا الإضافة ففيها شذوذ واحد وهو كون التّمييز مجموعاً.

هذا هو تفسير كلام الإسفرائيني، بيد أنه يحتاج إلى مناقشة ونظر؛ فأمّا أنّ (سنين) محمولة على البدل عند من قرأها غير مضاف إليها، فهو الصّواب لأنّ (سنين) لو كانت تمييزاً لـ(مئة)، لكان ذلك يعني أنّ المدّة الزّمنية التي ينُصّ عليها القول القرآني هي تسعمئة سنة، وذلك لأنّ (سنين) حينها هي واحدة المئة وهذه الواحدة هي جمع مؤنّث سالم وأقلّ الجمع ثلاثٌ، وبذلك تكون مئة الثلاث هي ثلاثمئة، ومن ثمّ ثلاث مئة الثّلاث هي تسعمئة، وليس هذا هو المقصود فضلاً عن أن (سنين) حينها تكون قد خالفت قاعدة التّمييز بعد المئة بمجيئها جمعاً منصوباً، والقاعدة أن يأتي التّمييز في هذا الموضع مفرداً مجروراً.

وأمّا الإضافة، وقد جاءت بها قراءة حمزة والكسائي؛ فإنّها ليست ما حملها عليه الإسفرائيني، وإلاّ لكان هناك شذوذ آتٍ من كون التّمييز مجموعاً، وهو كما نعلم– يكون مفرداً بعد المئة، والصّواب – في رأيي – أنّ (سنين) هي تفسير للجزء الأوّل من (ثلاثمئة) وهو (ثلاث)، وإن كان كامل العدد هو الذي عمل الجرّ في سنين. و(ثلاث) – كما رأينا سابقاً– تمييزها جمع مجرور.

إنّ الخروج عن القياس المجرّد في النّصّ القرآنيّ له منطقه الخاصّ الّذي يرقى على المنطق العقليّ العامّ، ولابدّ من الارتقاء في تحليل بنيته اللّغويّة، والنّظر إليها بعيداً عن التّحجّر في القياس، وهناك الكثير من الأمثلة اللّغويّة تحتاج إلى إعادة النّظر في تركيبها البنائيّ.

خاتمة:

1. إن النظام الإعرابي أوضح أنظمة العربية لذلك أولاه النحويون جلّ عنايتهم، ومهما يتوسع النظام فإنّه يقوم على مشابهة الأصل وحمل الكلام بعضه على بعض.
2. النّظام النّحويّ يتصف بالمرونة والتداخل، لذلك نجد في كتب النحو كثرة الإحالات في هوامشها على الأبواب والمسائل والفروع.
3. لقد اعتمد النّظام اللّغوي عند النّحاة القدامى بشكلٍ عامٍّ على محاكاة الاستعمال اللّغويّ؛ لأنّ الاستعمال عندهم كان أساس الظّاهرة؛ على حين لم يعدو التّقعيد أن يكون توصيفًا لها، أمّا النّحاة المتأخّرون فقد تناولوا النظام اللغوي تناولاً منطقياً يعتمد على التّجريد العقليّ.

[50] – ينظر: جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التّوفيقيّة، القاهرة – مصر، د.ط، د.ت،2/348.

[51] - الإسفرائيني (ت 684 هـ)، اللباب في علم الإعراب، تح. د. شوقي المعري، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، ط 1، 1996م. ص 105.

4. إنّ نظام العربية ليس نظاماً عقلياً صرفاً، والنحو ليس قياساً كله، فهناك حيّزٌ للقياس، وهناك حيّزٌ للسّماع والاستعمال الفصيح الّذي لا يتّفق مع القياس العقليّ. فبعضه واضح جلي وكثير منه خفي لا يستنبطه إلا العلماء ، وبعضه يبدو لنا عدولاً عن القياس النّحوي ويحتاج إلى تدبر.

5. إنّ الخروج عن القياس المجرّد في النّصّ القرآنيّ له منطقه الخاصّ الّذي يتطلّب الارتقاء في تحليل بنيته اللّغويّة بعيداً عن التّحجّر في القياس، وكثير من الأمثلة اللّغويّة يحتاج إلى إعادة النّظر في تركيبه البنائيّ.

المراجع:

1) القرآن الكريم.
2) الإسفرائيني (ت 684 هـ)، اللباب في علم الإعراب، تح. د. شوقي المعري، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، ط 1، 1996م.
3) الأفغاني، سعيد. في أصول النحو، جامعة دمشق مديريّة الكتب والمطبوعات الجامعيّة، 1414هـ- 1994م، د.ط.
4) الأنباري ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد. الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: د.جودة مبروك محمّد مبروك، راجعه د. رمضان عبد التّوّاب، النّاشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، 2002، ط1.
5) أنيس، د. إبراهيم. من أسرار اللغة، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1978، ص178.
6) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، الخصائص، تح. محمد علي النجار، ، دار الكتب المصريّة ، المكتبة العلميّة، د ط ، د.ت.
7) حسان، د. تمام،الأصول- دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب، القاهرة، عالم الكتب،2000م.
8) حسان، د. تمام، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، الهيئة المصريّة للكتاب، سنة1973.
9) حسن، عباس. النحو الوافي، دار المعارف بمصر، ط 4، د. ت.
10) خير بك ناصر، د. مها، اللغة العربية والعولمة في ضوء النحو العربي والمنطق الرياضي، على الرّابط: http://www.voiceofarabic.net/index.php?option=com_content&view=article&id=61:198&catid=6:2008-06-07-09-32-13&Itemid=337
11) الزّجّاجي أبو القاسم (337هـ)، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، مطبعة المدني، المؤسّسة السّعوديّة بمصر، النّاشر مكتبة العروبة القاهرة، سنة النّشر 1378هـ-1959م.
12) الزّعبي، باسل فيصل. القصيري، د. موفّق عبد الله. بنت أحمد، د. حاجّة سلمى. عارفين، د. زمرّي. المصطلح النّحوي بين البصريّين والكوفيّين، الجامعة الوطنيّة الماليزيّة – كلّيّة الدّراسات الإسلاميّة – قسم الدّراسات العربيّة والحضارة الإسلاميّة، مجلة علوم إنسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد 44: شتاء 2010 ، رابط المقالة على الإنترنت: http://www.ulum.nl/d195.html .
13) السّامرّائي د. فاضل صالح.الجملة العربيّة والمعنى، دار الفكر، المملكة الأردنيّة الهاشميّة – عمّان، ط1، 1428هـ -2007م.
14) ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل (ت316هـ)، الأصول في النحو ، تح. د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط3، 1417 هـ - 1996م.

15) سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ). الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب – بيروت، د. ط، د. ت.

16) السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التّوفيقيّة، القاهرة – مصر ، د.ط، د.ت.

17) الصالح، صبحي، فقه اللغة، بيروت، دار العلم للملايين، ط 4،1978.

18) العكيلي، أ.د. حسن منديل حسن. القياس النّحويّ بين التّجريد العقليّ والاستعمال اللّغويّ، رابط المقالة على الشّابكة:
http://www.voiceofarabic.net/index.php?option=com_content&view=article&id=789:2011-01-09-17-43-58&catid=6:2008-06-07-09-32-13&Itemid=337

19) العكيلي، أ.د. حسن منديل حسن. النّحو بين المنطق والاستعمال اللّغويّ، على الرّابط الآتي
//www.voiceofarabic.net/index.php?option=com_content&view=article&id=610:2010-03-24-20-07-39&catid=6:2008-06-07-09-32-13&Itemid=337

20) العكيلي، أ.د. حسن منديل حسن. النّظام النّحوي للّغة العربية بين الاستعمال اللّغوي والمنطق العقلي – رابط المقالة على الشّابكة:
http://www.voiceofarabic.net/index.php?option=com_content&view=article&id=615:2010-03-31-21-02-26&catid=6:2008-06-07-09-32-13&Itemid=337.

21) فندريس، اللّغة، ترجمة عبد الحميد الدّواخلي ومحمّد القصّاص، مكتبة الأنجلو المصريّة بالقاهرة، 1950م.

22) قدّور، د. أحمد محمّد، مصنّفات اللّحن والتّثقيف اللّغويّ حتّى القرن العاشر الهجريّ، دمشق منشورات وزارة الثّقافة– إحياء التّراث العربيّ (103)، 1996م.

23) مطر، علي حسن، النّحو لغةً واصطلاحاً، تراثنا– شبكة رافد www.rafed.net ، رابط المقالة على الشّابكة: http://www.rafed.net/turathona/28/28-3.html

24) ياقوت، د. أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النّحو العربي و تطبيقها في القرآن الكريم، كلّيّة الآداب–جامعة الرّياض، ط1، 1401هـ1981م.